WP IRAQ

تصدر كل يوم ثلاثاء
2025\08\19
العدد 257

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

بيان ثلاثة أحزاب شيوعية عمالية في المنطقة:

نظام ينهار وعالم يجوش!

(إسرائيل، جماهير فلسطين وخداع الحكومات الغربية)

لقد مضت قرابة ٢٢ شهرًا منذ بدأت إسرائيل، الدولة الفاشية، عملية إبادة جماعية شاملة ضد جماهير فلسطين. في هذه الأشهر الـ٢٢، شهدت البشرية واحدة من أفظع المجازر في تاريخها، حيث تعرض ملايين البشر للهجوم، من الجو والبر، وللاغتيالات والتجويع والعطش والقصف وتدمير المدن والقرى ورياض الأطفال والمدارس والمستشفيات وكل ما يمثل مظاهر المدنية والعيش. لقد تحولت غزة خلال هذه الفترة إلى مسلخ ومجزرة، وكان الأطفال هم الضحايا الأكبر.

لقد فاقت هذه الوحشية ألف مرة ما فعله هتلر والنازيون في ألمانيا. ورغم أن الجرائم بدأت تحت شعار «محاربة حماس» و»الدفاع عن النفس»، فقد أصبح واضحًا اليوم أن سياسة إسرائيل المعلنة هي الاحتلال الكامل لما تبقى من أرض فلسطين، من غزة إلى الضفة الغربية، وتهجير سكانها وتطهيرهم عرقيًا. أقرّ البرلمان والحكومة الإسرائيليان بذلك، ولم يتركا مجالًا لأي توهم أو غموض حول طبيعة سياساتهما الفاشية والمعادية للإنسانية، حتى لدى أكثر أقسام المجتمع تخلّفًا في هذا العالم. إن هذه الخطة، التي تُنفّذ منذ ٧٧ عامًا عبر القتل والتهجير، تُعد اليوم خطوة أولى ضمن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» بقيادة إسرائيل، حيث تدفع جماهير لبنان وسوريا ثمن هذه السياسة من خلال تدمير حياتهم وقصفهم الجماعي بالقنابل الإسرائيلية. ويُعتبر الهجوم على إيران وتوسيع رقعة الحرب في المنطقة جزءًا من نتائج هذه الخطة.

إن تاريخ إسرائيل مليء بالجرائم، وقد كانت دائمًا الذراع العسكرية للغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، تنفذ سياساتها دون أي قيود أو احترام للقوانين الدولية، وتحظى بدعم كامل من هذه الدول. وكانت جماهير فلسطين دومًا الضحية الأولى لهذه الجرائم.

لكن خلال هذه الـ٢٢ شهرًا من المجازر، واجهت إسرائيل عقبات جدية أمام تحقيق خططها المشؤومة. تمثلت في حركة جماهيرية انطلقت منذ اليوم الأول للهجوم على غزة، وتعاظمت مع تصاعد القتل، وأصبحت عالمية ومقتدرة، وتحدّت إسرائيل وداعميها تحديًا كبيرًا. أصبحت هذه الحركة بوابة لرؤية أوسع لعالم، لعالم اوسع ينهار فيه النظام الرأسمالي: نظام الفقر والتمييز العنصري والحروب والعسكرة والقتل والإرهاب المنظم وانتهاك الحريات الفردية والاجتماعية والسياسية والديكتاتورية المقنّعة بعباءة «الديمقراطية». إن الدفاع عن فلسطين هو، في إطار هذا المشهد، جزء من مقاومة هذا النظام المتوحش، ومن الدفاع عن مكتسبات الطبقة العاملة والإنسانية الداعية للسلام في وجه هجوم هذا النظام بقيادة الغرب.

لم تكن إسرائيل في أي وقت من تاريخها منبوذة ومعزولة كما هي اليوم، ولم تكن بهذا الضعف واليأس وإنعدام المستقبل. إن سعيها الحثيث لتوسيع رقعة الحرب وجرّ الولايات المتحدة وشركائها إلى الميدان ما هو إلا محاولة لإنقاذ موقفها المهزوز والضعيف.

إن وحشية إسرائيل المنفلتة، التي تهدف إلى البقاء، والتي إحتشدت البشرية المتمدنة ضدها، أصبحت اليوم عبئًا ثقيلًا على حلفائها. وقد اضطرت حكومات الغرب في برلين ولندن وباريس وروما وغيرها، تحت ضغط الجماهير، الى رفع راية الإحتجاج على «مغالاة» الهيئة الحاكمة في إسرائيل، في محاولة لستر وجهها البشع والرجعي ودورها والتهرّب من مسؤوليتها في المجازر، وأُجبرت على الإعلان بعبارات تثير الإشمئزاز عن «عدم قبولها» بهذا الدرجة من الوحشية. إنها محاولات لاستعادة ما فقدته من مكانة، وحماية نفسها من غضب الشارع. إن تصريحاتها الأخيرة، خاصة ما يتعلق بـ»الاعتراف بالدولة الفلسطينية»، وإن كانت نتيجة مباشرة لضغط الحراك الشعبي العالمي، إلا أنها تكشف أيضًا عن قمة النفاق والوقاحة لدى هذه الحكومات – من بريطانيا وألمانيا، إلى فرنسا وأستراليا وغيرها.

لم توقف هذه حكومات يوماً دعمها العسكري والمالي والاستخباراتي والدبلوماسي و السياسي والإعلامي لإسرائيل، ورغم ذلك تدّعي الآن أنه إذا استمرت إسرائيل في جرائمها، فإنها ستعترف بدولة فلسطين في اجتماع الأمم المتحدة القادم في أيلول- سبتمبر! انها دعايات جوفاء توظفها في الوقت ذاته من أجل «إبراز وجودها وقدرتها» بوجه أمريكا. إن هذه تهديدات جوفاء ومقززة، لا تحمل أي قيمة حقيقية، ولا تأثير فعلي على حياة جماهير فلسطين ومستقبلها. ليست هذه التصريحات

التتمة ص ٣

نزع السلاح، نزع الوجود السياسي

سمير عادل

تطرح مسألة وجود الميليشيات وسلاحها في المنطقة معضلة شبيهة بالمفارقة البيزنطية القديمة او كما يسمونها الجدل البيزنطي: أيهما أولًا، الدجاجة أم البيضة؟ هل على إسرائيل أن تنسحب من لبنان وغزة كي تتخلى الميليشيات في هذين البلدين وفي العراق عن سلاحها، أم يجب أن تنزع هذه الميليشيات سلاحها كي تنسحب إسرائيل وتكف معها البلطجة الامريكية؟

الحقيقة أن مسألة نزع السلاح، أو حلّ الميليشيات بدقة أكبر، هي في جوهرها مسألة وجود سياسي لهذه القوى. سلاح حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، والحشد الشعبي في العراق، ليس فقط أداة عسكرية، بل هو أساس لبقائها في المعادلة السياسية. ورغم أن مقاومة الاحتلال، بما فيها الكفاح المسلح، حق مشروع ومعترف به في المواثيق الدولية، فإن ما نراه اليوم يكشف أن فوهات بنادق هذه القوى موجهة نحو صدور الجماهير أكثر مما هي موجهة نحو اعدائها «الشيطان الأكبر».

ثلاثة مشاهد التي أمامنا تكشف الكثير من الكوميديا السوداء؛ حزب الله يصرّ على الإبقاء على سلاحه بحجة الوجود الاسرائيلي، لكن الحقيقة الدامغة منذ دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في نوفمبر الماضي من جانب واحد – أي من طرف حزب الله نفسه – أن إسرائيل واصلت اغتيال كوادره وقادته، وضرب معاقله، وتفجير مخازن أسلحته، دون أي ردّ فعل ملموس منه. وبالتالي فإن التحجج بالإبقاء على السلاح حتى انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية لم يعد سوى مزحة سخيفة وضحك على الذقون، بعدما بات السلاح غير قابل للاستخدام ضد إسرائيل. فما الدافع إذًا للإصرار على الإبقاء عليه إن لم يكن لحماية وجوده السياسي في لبنان؟

أما حماس، فرغم إمكانية تفهّم موقفها في البداية، إلا أن جميع الوقائع بعد اثنين وعشرين شهرًا من الحملة الدموية الإسرائيلية على غزة أثبتت أن سلاحها تحوّل إلى وبال عليها وعلى سكان القطاع. فقد جُرّب هذا السلاح مرة واحدة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، ولم يحقق سوى إطلاق يد الدولة النازية الإسرائيلية لارتكاب مجازر إبادة بحق الشعب الفلسطيني. صحيح أن هذه المواجهة كشفت الوجه الحقيقي للدولة الصهيونية العنصرية، لكن في المقابل خسرت حماس جميع أوراقها السياسية، ولم يعد بيدها اليوم سوى ورقة الرهائن، وهي تساوم بسلاحها ووجودها السياسي عليهم، بينما يبقى سكان غزة خارج حساباتها. لقد تحوّل السلاح الذي رُفع يومًا لحماية الشعب الفلسطيني ونيل استقلاله إلى سلاح موجّه نحو صدور أهالي غزة، لضمان بقاء حماس في المشهد السياسي، حتى ولو كان الثمن إبادة السكان.

في العراق، يبدو المشهد أكثر سخرية. سلاح «المقاومة» كان خلال الحرب الإيرانية – الإسرائيلية أكثر خجولا وخمولًا من أي وقت مضى، وأقصى ما فعله هو قصف مركز رادار للجيش العراقي بحجة

التتمة ص ٣

«اخ يقتل اخته، ما شأنكم انتم؟» حول مقتل الدكتورة بان زياد طارق وتصريحات المسؤولين..

الصفحة الثانية

«اخ يقتل اخته، ما شأنكم انتم؟» حول مقتل الدكتورة بان زياد طارق وتصريحات المسؤولين..

قتلت الطبيبة بان زياد طارق في البصرة في الرابع من اب من هذا العام. في الوقت الذي اكدت الفحوصات الاولى وتقارير الطب الشرعي بانها جريمة قتل شارحة تفاصيل القتل، اسرعت عائلة القتيلة الى الادعاء بانه انتحار ودفنت الجثة.

ليظهر بعد ايام قليلة محافظ البصرة ومسؤولين اخرين واعضاء برلمان ليقولوا «المؤشرات الاولى تشير الى انها عملية انتحار». و»أخ يقتل اخته، ما شأنكم انتم؟» لقائلها عضو برلمان من البصرة(مصطفى سند)، او « انتم لستم ولي الدم» او « لستم متضررين»!! وهذه الاقوال تصدر من رجال يسيرون المفروض شؤون الدولة والمجتمع.

يبدو ان المسؤولين لم يستطعوا الانتظار لانتهاء لجان التحقيق في الجريمة، فهم كما اسرتها ارادوا فبركة جريمة القتل على انها انتحار. ان هؤلاء المدعين بان قضية بان هي قضية انتحار يتخيلوا ان المجتمع في العراق هو مجتمع ساذج وبدوي واحمق، ولا يروه كمجتمع عصري فيه الاف المختصين والمختصات في مختلف المجالات، وفيه المئات من النساء والرجال الرافضات والرافضين للعنف ضد النساء، وان فبركة الموضوع على انه انتحار لن ينطلي على احد. ولن يستطيعوا بعد هذا الغضب الشعبي الواسع ان يتجرأوا- وهم بانتظار نتائج التحقيق- بالادعاء ان بان قتلت نفسها بايديها.

لقد ثارت وغضبت الالاف على تصريحات محافظ البصرة وعضو البرلمان مصطفى سند. و اظهرت هذه الجريمة الاستقطاب والمواجهة بين سلطة اسرية وسلطة حكومية واعضاء برلمان. فالمجتمع المدني الحر والانساني، بنسائه ورجاله ومنظماته، والاطباء والطبيبات، والمؤثرات والمؤثرين لم يسكت ورغم كل محاولات الاسلام السياسي لاسكات و تحميق وتهميش المجتمع ونزع صفاته الانسانية، الا انه يؤكد على انه مجتمع حي وحيوي، انساني ومتدخل.

واظهرت حقيقة هؤلاء الساسة الذين يحكمون البلاد، نواب برلمان يسنون القوانين للمجتمع بهذه العقلية من النظر الى البشر كقطيع في غابة يقتل رجالهم نسائهم واعتبار المسالة « شخصية»، او يعتبرون لا حق لنا لاننا لسنا « اولياء دم» ولسنا متضررين!! اي مجتمع يسهمون ببناءه؟ مجتمع قائم على القوي يأكل الضعيف وبدون حساب وبدون قانون.

الضحية ممزقة اذرعها، ومضروبة من الرأس حتى الاقدام، وقطع جهازها التناسلي وتم حشوه بالقطن ويقولوا انه» انتحار»، ليس هذا تهاون بحياة انسان واستهتار بالحقائق الدامغة بل ايضا استهتار و خداع لعقولنا.

جل نظرية وفلسفة هذه الدولة والبرلمان واعضاءه وقوانينه تنطلق من ان المرأة هي « شيء» قابل للتصرف به كيفما يشاؤا دولة وبرلمان ينظرون الى النساء وهي تعامل كالكلاب ويجري قتلهن ودفنهن تحت التراب دون معرفة الحقيقة ودون معاقبة القاتل او القتلة:

الا ان حيوية وضمير كل الذين انخرطوا من افرادا ومنظمات في مطالبة تجريم القاتل او القتل والتحقيق في هذه القضية هي التي كانت وراء جعل قضية مقتل « الدكتورة بان زياد طارق» قضية رأي عام. لقد وصلت ردود الافعال الى دولة المنطقة وبدأ تناول اجرام المتواطئين من سلطة وقوانين واعضاء برلمان مع اسرة القتيلة.

مؤكد ان مقتل النساء ليس خبرا جديدا، فالنساء تقتل ويجري الادعاء بانهن انتحرن. لا لجان تحقيق ولا بحث عن العدالة للضحايا. الا ان هذه المرة لم تتمكن لا اسرة القتيلة ولا مسؤولي السلطة من تمرير الامر على انه انتحار. لقد اظهر التفاعل والرفض والتحدي لتمرير جريمة القتل على انه انتحار مدنية المجتمع.

فالمجتمع هو الذي سارع الى المطالبة بالتحقيقات والى تحقيق العدالة باستخدام مختلف منصات التواصل الاجتماعي، وتنظيم وقفة في البصرة واستثمار التظاهرة التي نظمت في بغداد ضد تعديل قانون الاحوال الشخصية للدفاع عن بان زياد والمطالبة بانصافها. مما يعني ان المجتمع في العراق قد قطع مسافات ابعد مما حققه القانون ولجان الشرطة والسلطات الرسمية وما سعت لتمريره.

لقد كان صوت المجتمع المدني واضحا واعلى من «سمعة الاسرة» وحماية «الرجال» في الاسرة. فكما هو الحال عليه تعتبر حياة الرجل اهم واعلى قيمة من حياة المرأة. يعامل الرجل ك»مدلل» في الاسرة وفي المجتمع وفي القانون وفي تعديل قانون الاحوال الشخصية. الرجل له القدح المعلى على بقية الجنس البشري. لذلك تطمطم الاسر جرائم الرجال عند ارتكابهم لجرائم قتل النساء وتساندهم في ذلك القوانين.

الدولة بقوانينها تنص رسميا على «حق» الرجل باستخدام العنف ضد النساء. ويكفي ان تذكر كلمة « شرف» للتعمية على اية جريمة قتل ضد النساء، حتى ينال المجرم العفو من العقاب. الا ان المجتمع وكافة قواه التحررية والانسانية والمدنية لن تترك الحكم لهم وستكون لهم بالمرصاد.

بيان الجبهة العمالية الموحّدة

حول قرار الدولة النازية الإسرائيلية باحتلال قطاع غزة بقيادة المطلوب للعدالة الدولية بنيامين نتنياهو

تدين الجبهة العمالية الموحّدة بأشد العبارات استمرار الاحتلال الإسرائيلي الإجرامي لقطاع غزة، وما يمارسه من حصار وتجويع وتهجير وقتل جماعي بحق الشعب الفلسطيني، في جريمة متواصلة يقودها رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وحكومته الفاشية.

إن اثنين وعشرين شهرًا من القتل والتدمير والتجويع والحصار الوحشي لم تكفِ حكومة إسرائيل، التي تحتل ٧٥٪ من قطاع غزة، لتقرر اليوم استكمال جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني. وبعكس كل الادعاءات الكاذبة والمبررات الواهية التي تسوّقها للعالم حكومة نتنياهو – سموتريتش – بن غفير، من قبيل "السعي لتحرير الرهائن" أو "نزع سلاح حماس"، فإن السياسة الجهنمية التي تخفيها هي تهجير الشعب الفلسطيني، لوأد مشروع تأسيس دولة فلسطينية مستقلة. وتأتي هذه السياسة على خلفية اتساع رقعة اعتراف دول العالم، وخاصة الدول الغربية، بالظلم القومي السافر الواقع على الشعب الفلسطيني وبحقه في تأسيس دولته المستقلة.

تحمّل الجبهة العمالية الموحّدة الولايات المتحدة، بشكل خاص، وحكومات الدول الغربية المتواطئة، المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم، لدعمها السياسي والعسكري والاقتصادي غير المحدود للاحتلال، وتوفيرها الغطاء الدبلوماسي لنتنياهو أمام المحاكم والهيئات الدولية.

إن الجبهة، وهي ترفع صوتها تضامنًا مع عمال وشعب فلسطين، تدعو جميع النقابات العمالية، والاتحادات المهنية، والمنظمات الجماهيرية في العالم، إلى:

١. تنظيم الإضرابات والاحتجاجات أمام سفارات وممثليات الاحتلال وداعميه.
٢. فرض المقاطعة العمالية والنقابية على الشركات المتعاملة مع الاحتلال.
٣. دعم صمود عمال غزة عبر حملات إغاثة مادية ومعنوية، وكسر الحصار بكل الوسائل الممكنة.

إن كفاح الطبقة العاملة الفلسطينية والشعب الفلسطيني العادل من أجل الحرية والعدالة والعودة، سينتصر رغم جرائم نتنياهو وحكومته، ورغم كل أشكال التواطؤ الدولي.

عاش نضال الشعب الفلسطيني

عاشت وحدة الطبقة العاملة ضد الاستعمار والظلم بكل أشكاله

٨ آب ٢٠٢٥

نزع السلاح، نزع الوجود ...

سمير عادل

باهتة أنه يزوّد الطائرات الإسرائيلية بالإحداثيات. ومع ذلك، يصرّ قادة الفصائل على أن نزع سلاحهم «ضرب من الأوهام».

تعيش هذه الميليشيات تناقضًا صارخًا: استفراد إسرائيل بالمنطقة يعني تقليص النفوذ القومي الإيراني وتقليم اظافره، ما يضعف هذه القوى ويهمّش موقعها في المعادلة المحلية. وفي الوقت نفسه، ترفع هذه القوى شعار «المقاومة»، بينما كانت في حقيقتها مقاومةً للجماهير التوّاقة إلى الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية، إذ مارست النهب والسرقة، وروّجت الأفكار الرجعية، وقمعت الحريات بلا هوادة. والنموذج العراقي أوضح مثال: قوانين رجعية تُسنّ، وخرافات القرون الوسطى تُعاد إلى الحياة، بينما تتحكم الميليشيات بمصير الناس وتكمم أصواتهم.

ان تصريحات المسؤولين في الجمهورية الإسلامية مثل المرشد الأعلى ووزير الخارجية عباس عراقجي برفضهم لنزع سلاح حزب الله، وقد استفزت الحكومة اللبنانية، بمحاذاته يسعون الى سن قانون للحشد الشعبي في العراق، هي في الحقيقة جزء من مساعي لصد تمدد المشروع الإسرائيلي-الأمريكي للشرق الأوسط على الصعيد الدعائي والإعلامي، واستخدام سلاح المليشيات قدر الإمكان كورقة مساومة في المفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية، بعدما اطمأنت من السياسة الحالية للإدارة الامريكية غير معنية بسقوط النظام الإسلامي خلال هذه المرحلة على الأقل. ولكن الوقائع تبين أن اليد الإيرانية ليست طولى على الصعيد العملي، كما كانت قبل الضربة العسكرية القاصمة التي وجهت لحزب الله وسقوط نظام الأسد والحرب الاثني عشر يوما مع إسرائيل. وتحاول عبثا أي الجمهورية الإسلامية من تسويق فكرة «المقاومة» بعد ان استفردت إسرائيل بنفوذها الواحدة تلو الأخرى. ولذلك كل تلك التصريحات تصب في خانة الدعم المعنوي ومحاولة لإنقاذ ما يمكن انقاذ حتى ولو كانت صورتها الشكلية وصورة حلفائها في المنطقة أكثر مما تكون تكتيك لإعادة تموضعها في المنطقة.

إن مشهد الميليشيات في لبنان وغزة والعراق يكشف مأزقًا تاريخيًا: فإما بقاء السلاح لحماية وجود سياسي فاسد مع افلاس سياسي، أو نزع السلاح بما يعنيه من نهاية هذا الوجود، وفي الحالتين، تبقى الجماهير بين فكي كماشة: كماشة المشروع الجهنمي للشرق الأوسط الجديد، وكماشة الميليشيات التي اختطفت حلمه بالحرية، بينما البديل الفعلي المطروح حتى الآن هو استمرار هيمنة السياسة الأمريكية والإسرائيلية النازية على المنطقة.

بيان ثلاثة أحزاب شيوعية عمالية في المنطقة:

سوى إهانة لذكاء وكرامة جماهير العالم المتمدن، وهي تأتي من نفس الحكومات التي كانت طوال التاريخ شريكة في جرائم إسرائيل. إن العديد من قادة هذه الدول، إلى جانب قادة إسرائيل، يجب أن يُحاكموا أمام محاكم شعبية بتهمة الإبادة الجماعية وإرتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما أن عددًا من الدول الأخرى – مثل الصين وروسيا والبرازيل وتركيا ودول عربية عديدة – التي تدّعي «دعمها لجماهير فلسطين»، لم تطرح حتى الآن مسألة قطع العلاقات السياسية أو الاقتصادية مع إسرائيل. بل أصبحت قضية فلسطين وسيلة لتحقيق مصالحها ومنافعها في المنافسات الإقليمية والدولية، دون أن يقلل ذلك من مسؤوليتها في هذه الجرائم.

لقد فقدت الجماهير المتمدنة والإنسانية الثقة منذ زمن بالحكومات العالمية ومؤسساتها الدولية، وأدركت أن الأمل الوحيد لإنهاء هذه المجازر هو في الحركة العالمية والمستقلة الداعمة لجماهير فلسطين. إن هذه الحركة تتسع يومًا بعد يوم، وترتفع أصواتها أكثر فأكثر في مواجهة هذه الهمجية وداعميها. إن الطبقة العاملة في العديد من الدول، وخصوصًا في قطاعات الموانئ والنقل، بدأت بالتحرك المباشر لمنع شحن الأسلحة إلى إسرائيل. ويتعالى صوتها المطالب بوقف القتل والتجويع وقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية معها وتتردد بقوة متزايدة. كما تتسع كذلك الدعوات لمقاطعة إسرائيل يومًا بعد يوم.

إن انتصار هذه الحركة سيكون مكسبًا عظيمًا للطبقة العاملة والإنسانية المحبة للسلام في العالم أجمع في معركتها ضد النظام الرأسمالي القائم. فالمستقبل المظلم لا يخص إسرائيل وقادتها المجرمين فحسب، بل يهدد النظام العالمي السائد بمجمل أقطابه. تنهار تحت أقدام هذه الحركة كل القيم والمفاهيم التي روّج لها هذا النظام الوحشي، وتُكشف حقيقته العارية. إن هذه الحركة الإنسانية التي تدافع اليوم عن جماهير فلسطين، ستكون غدًا في الخطوط الأمامية لإنهاء الحروب والعسكرة. ومع كل خطوة وكل انتصار، تبشّر بزوال هذا النظام البائس.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
حزب حكمتيست (الخط الرسمي)
١٣ آب ٢٠٢٥

حول قرار محكمة البصرة بمقتل الطبيبة بان بانه « انتحار»

نادية محمود

استقبلت اليوم القوى الانسانية والمدنية وذات الضمير الحي واليقظ قرار محكمة تحقيق البصرة ومجلس القضاء الاعلى بصدمة كبيرة من جراء عدم تحقق العدالة للقتيلة الدكتورة بان زياد طارق.

قتلت الطبيبة بان زياد طارق في البصرة في الرابع من اب من هذا العام. واصدرت محكمة التحقيقات في يوم الثامن عشر من اب في البصرة بأن بان زياد انتحرت ولم تقتل. في الوقت الذي اكدت الفحوصات الاولى وتقارير الطب الشرعي بانها جريمة قتل شارحة تفاصيل القتل، وانتشرت الصور في كل مكان تظهر القطوعات الطولية في ذراعيها الايسر والايمن، ووجود اثار حبل التف حول رقبة القتيلة، واورام في الوجه والساقين، وسلخ عضوها التناسلي وتعبئة المكان بالقطن، بوجود كتابة على الجدران كتبت بايدي قوية وبالدم. الا ان محكمة البصرة توصلت الى ان هذا الحادث هو « انتحار»!! مستندة الى اعلان عائلة القتيلة بانه انتحار بسبب الاوضاع النفسية للدكتورة. ودفنت الجثة بعدها مباشرة.

مؤكد ان مقتل النساء والادعاء بانهن انتحرن ليس خبرا جديدا في العراق. فالاسر العراقية التي ارتكبت بجرائم قتل بحق بناتها و نسائها يسارعون للاعلان بانهن انتحرن. وحتى لو وصلت القضايا للمحكمة، فالمحاكم تحكم بانها « انتحار» « حماية لسمعة الاسرة «!!!

دفنت الجثة مباشرة من قبل اسرتها، وليس من طريق لاية هيئات طبية او عدلية او قضائية تفحص الادلة. فقد دفنت الادلة مع القتيلة.

الا ان محافظ البصرة ومسؤولين اخرين واعضاء برلمان ومنذ اليوم الاول على ان الحادث هو « انتحار» وليس جريمة قتل. استقبلت الالاف من النساء والرجال من ذوي الضمائر الحية واليقظة بالتعبير عن الغضب والاستنكار وطالبت بتحقيق العدالة مما اضطر رئيس الوزراء ووزارة الداخلية بالاهتمام بالموضوع وطالبوا بالتحقيق وبلجان خاصة ترسل من بغداد الى البصرة ل»تقصي الحقائق». الا ان النتائج التي توصلت لها محكمة تحقيق البصرة ومجلس القضاء الاعلى هي ان ما جرى هو « انتحار»!

كيف قبلت كل تلك الرؤوس التي تدير البلاد بنتيجة تحقيق في جريمة قتل وتمثيل بجثة على انها « عملية انتحار»؟ كيف يستطيعون تسويق» عدالتهم» و» دولتهم» في عدم انصاف الضحايا في جريمة واضحة وضوح الشمس!

لقد ثار قرار المحكمة اليوم غضب الالاف من الذين كانوا ينتظرون بعضا من العدالة والمنطق من محكمة التحقيق.

لقد اظهرت هذه الجريمة الاستقطاب والمواجهة بين سلطة اسرية وسلطة حكومية واعضاء برلمان. فالمجتمع المدني الحر والانساني، بنسائه ورجاله ومنظماته، والاطباء والطبيبات، والمؤثرات والمؤثرين لم يسكت طيلة الايام الماضية مطالبات بتحقيق العدالة. ورغم كل محاولات المسؤولين لاسكات و تحميق وتهميش المجتمع ونزع صفاته الانسانية، الا ان المجتمع اكد على انه حي وحيوي، انساني ومتدخل، عادل ومنصف ولا يقبل باعفاء المجرمين من ارتكاب الجرائم ويطالب بالعدالة..

اظهرت نتائج التحقيق حقيقة هؤلاء الساسة الذين يحكمون البلاد بانهم ليسوا اهل لادارة الدولة ولا ادارة المجتمع، وان المجتمع تحت سلطتهم تحول الى غابة يقتل فيها القوي الضعيف.وان قانونهم ومحاكمهم وتحقيقاتهم ما هي الا هراء في هراء. الضحية ممزقة اذرعها، ومضروبة من الرأس حتى الاقدام، وقطع جهازها التناسلي ويقولوا انه» انتحار»، ليس هذا تهاون بحياة انسان واستهتار بالحقائق الدامغة بل ايضا استهتار و خداع لعقولنا.

جُل نظرية وفلسفة هذه الدولة والبرلمان واعضاءه وقوانينه تنطلق من ان المرأة هي « شيء» قابل للتصرف به كيفما يشاؤا دولة وبرلمان ينظرون الى النساء وهي تعامل كالكلاب ويجري قتلهن ودفنهن تحت التراب دون معرفة الحقيقة ودون معاقبة القاتل او القتلة:

دولة وحكومة لا تستطيع تعقب المجرمين ولا تستطيع انصاف الضحايا ويعشعش فيها الفساد والارهاب من الرأس الى الاقدام لا تستحق البقاء.

لقد اثبت هذا المجتمع بتحويله وسائل التواصل الاجتماعي الى ساحة احتجاج، والى تنظيم الاحتجاجات في محافظات البصرة وبغداد والنجف وبابل مطالبة بتحقيق العدالة للقتيلة بان بانه مجتمع قطع مسافات في الانسانية والمدنية وفي المطالبة بالحقوق مما حققه القانون ولجان الشرطة والسلطات الرسمية وما سعت لتمريره.

لن ينسى دم بان والاف البانات اللواتي قتلن لاسباب اجتماعية او سياسية او عقائدية، وسنبقى نلاحق القتلة والمجرمين. فالمجتمع وكافة قواه التحررية والانسانية والمدنية ستبقى لهم بالمرصاد.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

تصاعد الصراع بين الأقطاب الرأسمالية: مخاطر جديدة تهدد البشرية!

الحرب الأوكرانية: هزيمة الغرب وقبول الواقع الجيوسياسي

لا شك أن الحرب الأوكرانية تمثل واحدة من أهم الصراعات الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين، وربما تكون الأبرز منذ الحرب الفيتنامية. ورغم المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة وروسيا، مثل قمة ألاسكا والمفاوضات حول أوكرانيا، فإن الصراع بين الغرب وتحالف «بريكس» يتصاعد، مما يزيد من خطر اندلاع مواجهات أوسع تهدد الاستقرار العالمي.

إن احتمال قبول واشنطن بإنهاء الحرب وفق الشروط الروسية ليس دليلاً على سعيها للسلام، بل قبولا للواقع المتمثل بالهزيمة التي مُني بها الغرب. فكما اعترفت إدارة ترامب، الحرب في أوكرانيا هي حرب بالوكالة خاضها الغرب ضد روسيا، وقد وصلت إلى مرحلة أصبح فيها إخفاء الهزيمة مستحيلاً. لم يعد لدى الغرب، بقيادة أمريكا، ما يقدمه لأوكرانيا لإنقاذها من الانهيار العسكري والاقتصادي.

إن محاولة واشنطن إنهاء الصراع الأوكراني اليوم تأتي في إطار محاولة تفادي تحمُّل تبعات الهزيمة العلنية. فبعد فشل جميع الخيارات الأخرى، بما في ذلك محاولة تجميد الصراع كما حدث في سوريا لإعادة إشعاله لاحقاً، وفشل العقوبات الثانوية على الدول المتعاونة مع روسيا مثل الصين والهند، بموازاة نفاذ مخزونات الأسلحة الغربية المخصصة لاوكرانيا، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة للتفاوض.

لكن رغم هذه المفاوضات، فإن الصراع بين المعسكرين الغربي و»بريكس» يتصاعد، كما يتضح من الأحداث في الشرق الأوسط والقوقاز وتايوان وفنزويلا. فالمفاوضات حول أوكرانيا لا تعني تخفيف التصعيد، بل هي محاولة أمريكية للخروج من مأزق الهزيمة وإعادة ترتيب الأوراق لمواجهات أكبر.

استراتيجية التقسيم: اوكرانيا لاوروبا، الصين لامريكا

بسبب عجزها عن خوض حروب متزامنة ضد روسيا والصين وإيران، تعتمد واشنطن الآن على «تقسيم العمل»، حيث تُترك المهمة الأوكرانية لأوروبا، والى حد ما ايران لاسرائيل بينما تتفرغ هي لمواجهة الصين. كما تسعى في نفس الوقت إلى استقطاب روسيا بعيداً عن الصين عبر محاولة خلق انقسام بين موسكو وبكين، خاصة أن الصين تُعتبر العدو الاقتصادي والعسكري والسياسي والايدولوجي والدبلوماسي الأول للغرب.

استئجار ممر زانغزور: محاولة لقطع الشريان الحيوي لـ»بريكس»

في إطار الحرب الجيوسياسية، تبرز تقارير عن محاولات أمريكية لاستئجار ممر زانغزور في أذربيجان، وهو جزء حيوي من الممر الشمال-الجنوب الذي يربط روسيا بإيران والهند وهو جزء من مشروع الحزام والطريق الصيني. يُعد هذا الممر مشروعاً استراتيجياً لدول «بريكس»، كونه يوفر بديلاً عن الممرات التقليدية التي تهيمن عليها واشنطن وحلف الناتو، مما يسمح لروسيا بتصدير مواردها دون المرور بالمضائق البحرية الخاضعة للغرب ويربط الصين وايران باوربا.

تسعى امريكا من خلال محاولة السيطرة على هذا الممر، إلى عزل روسيا عن حليفاتها وتعطيل شبكة التجارة والنقل البديلة. كما أن ربط زانغزور بتركيا وإسرائيل سيعزز النفوذ الأمريكي-الإسرائيلي على حدود إيران، مما يزيد من حدة التوتر في المنطقة وتسهل عملية زعزعة نظام الجمهورية الاسلامية في ايران.

بلقنة الشرق الأوسط: تفكيك «محور المقاومة» وإخضاع الأنظمة السنية

لا تقتصر الاستراتيجية الأمريكية على تعطيل الممر الشمال-الجنوب، بل تمتد إلى تفكيك الشرق الأوسط وتحويله إلى كيانات متناحرة يسهل التحكم فيها. اذ تم تسليم سوريا الى القوى الاسلامية الرجعية الموالية للغرب وتقسيمها الى كيانات صغيرة، وفي لبنان تسعى واشنطن واسرائيل إلى نزع سلاح حزب الله والميليشيات الفلسطينية، ويبقى هدف اسقاط نظام الجمهورية الاسلامية في ايران.

في الوقت نفسه، تتعرض الأنظمة السنية الموالية للغرب (مثل السعودية والإمارات ومصر) لضغوط لقبول الهيمنة الإسرائيلية والانضمام إلى التحالف الأمريكي-الاسرائيلي في المنطقة.

الهدف النهائي هو منع ظهور أي قوة إقليمية تهدد هيمنة اسرائيل والغرب على المنطقة و يمكن أن تدعم تكتلات منافسة مثل «بريكس»، مما يضمن بقاء المنطقة تحت السيطرة الغربية.

الحرب الاقتصادية على «بريكس»: فرض العقوبات على الهند والبرازيل

في إطار الهجوم الشامل على التكتل المنافس، تستخدم واشنطن أدواتها الاقتصادية لاستهداف أعضاء «بريكس»، مثل فرض تعريفات جمركية على صادرات الهند والبرازيل، في محاولة لإضعاف اقتصادهما وإجبارهما على الانصياع للسياسات الأمريكية. الهند، على سبيل المثال، تواجه ضغوطاً للتخلي عن شراكتها مع روسيا في مجال الطاقة والأسلحة، بينما تواجه البرازيل حملات اقتصادية وسياسية غربية لعرقلة صعودها كقوة عالمية.

الخلاصة: حرب متعددة الجبهات ضد التعددية القطبية

ما تقوم به الولايات المتحدة – من استهداف للممرات الاستراتيجية، وتفكيك للشرق الأوسط، وحرب اقتصادية على «بريكس» – هو جزء من معركتها ضد صعود التعددية القطبية. فتحالفات مثل «بريكس» ومنظمة شنغهاي تهدد هيمنة الدولار والنظام المالي الغربي وبالتالي الهيمنة الغربية السياسية والعسكرية، مما يدفع واشنطن إلى شن حرب شاملة لضرب هذه البدائل قبل أن تصبح واقعاً لا يمكن وقفه.

اليوم، يزداد خطر الحروب المدمرة، حيث تعلن دول الغرب عن زيادة الإنفاق العسكري إلى ٥٪ من ناتجها المحلي و يتم تعزيز الأنظمة الرجعية (مثل إسرائيل وأذربيجان وتايوان) لنشر الفوضى وضرب استقرار الدول المنافسة. في المقابل، تتعرض مكاسب الطبقة العاملة وحقوق وحريات الإنسان لهجمة شرسة، مع تقويض دولة الرفاه وتقييد الحريات بما فيه حرية التعبير والاحتجاج حتى في الغرب نفسه.

المقاومة الجماهيرية: الطريق الوحيد لمواجهة هذه النزعة الرجعية

إن مواجهة النزعة العسكرية الرأسمالية وخطر الحروب والهجمة على حقوق الجماهير لن تتحقق بانتصار أحد الأقطاب المتصارعة، بل من خلال جبهة عالمية تقودها الطبقة العاملة والحركات الجماهيرية. فكما شكّلت التحركات العالمية الداعمة لجماهير فلسطين قوة ضاغطة، يمكن تحويل هذه الزخم إلى حركة مناهضة للحروب والعسكرة والرجعية، وتدافع عن حقوق وحريات الإنسان والمكاسب الاقتصادية و الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة في مواجهة الآلة الرأسمالية المدمرة. فبدون مقاومة جماهيرية مقتدرة، سوف تنتصر الهمجية الرأسمالية التي تدفع البشرية نحو الهاوية

بيان

الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق

تعبر سكرتارية المرأه العامله والطفل. احدى سكرتاريات الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق عن دانتها الشديد للاي عمليات قتل اجراميه تطال النساء مهما تكن الاسباب .واخرها ماتعرضت له الدكتوره الاخصائيه النفسيه(بان) من البصره ..والتي تحولت قضيتها الى قضية (راي عام)ان سكرتارية المرأه العامله والطفل تؤكد على ضرورة عدم تدخل السياسيه في هكذا قضايا. والكثير منها للاسباب انتخابيه . يجب ان تترك للقضاء ان ياخذ مجراه الطبيعي ومنها تحقيق العداله وتحديد المجرم او المجرمين في هذه القضيه المهمه . النساءليس مشروع للقتل بل هن نبع الحياة

.نعم للعداله ..لا للتدخل السياسي.

انتصار يوسف الخفاجي /رئيسة سكرتارية المرأه العامله والطفل .

الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق.

بغداد ٢٠٢/٨/١٧